مذهب المغاربة النحاة وأشهر آرائهم

د. محمد حسن محمد يوسف

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

لم يقف علماء النحو المحدثون عند المدارس النحوية القديمة •• المتمثلة فى :

المذهب البصرى ، والمذهب الكوفى ، والمذهب البغدادى •• بل أرادوا أن يجددوا ، وكأنهم أبوا الا أن يكون ثمت ـ مذهب رابع كما هو عند الفقهاء ••

فظهر ما يسمى بمذهب المغاربة ـ بما فيهم الأندلسيون ••

وأساس هذا المذهب آراء النحاة من علماء المدارس السابقة غير أنهم أضافوا جديدا، و قدموا وجهات للنظر ، تلائم تطور اللغة ونموها ••

ومن هنا نرى المغاربة ربما خالفوا المذاهب السابقة فمنعوا شيئا جائزا عند غيرهم ، أو أجازوا شيئا محظورا عند الآخرين •

وهاهى ذى أشهر آرائهم : دون تتبع للمذاهب الفردية الناشزة ، أو الآراء الشخصية الشاذة •••

وقد جمعت من كتب النحاة السابقين ما يزيد عن أربعين مسألة مرتبة على حسب أبواب النحو بدت فيها وجهة النظر المغربى •••• لتبدو لدى القارىء مجمعة ليتسنى له الوقوف عليها والفائدة منها •••

١ ــ قال بعض المغاربة :

امتنعت العرب من ادخال « اللام » على « السين » المختصة بالمضارع وتخلصه للاستقبال • وذلك كراهة توالى الحركات فى : لسند حرج • لسيجد ، ولسيتعلم • حيث تتعدد الحركات فتثقل الكلمة • ولذلك سكن آخر الفعل مع الفاعل أو ما فى حكمه • ثم عمموا هذا المنع طردا للباب • وكثيرا ما يهربون من هذا الثقل فطرحوا دخول اللام على السين لذلك •

قال المرادى : « والسين ــ عند البصريين ــ حرف مستقل • وذهب الكوفيون الى أنه مقتطع من « سوف (١) » •

٢ ــ ذهب متأخرو المغاربة الى أن الاعراب ــ عندهم ــ

« عبارة عن التغيير الذى فى أواخر الكلم » •

ورجح هذا ابن عقيل فى شرح التسهيل •

وقال : وهو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلم (٢) •

بينما يرى آخرون أنه :

ما جىء به لبيان مقتضى العامل ، من حركة ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف (٣) •

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ١٤١/١ والجنى الدانى للمرادى ٥٩ ، ٤٥٩ •

(٢،٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١٩/١ ، ١٠

٣ ــ ابقاء ميم « فم » ــ من الأسماء الخمسة ــ فى حال الاضافة • منعه أبو على الفارسى الا فى ضرورة الشعر •

وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة •

والصحيح ــ كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما ــ جوازه فى الاختيار ففى الحديث : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك »رواه مسلم ٢/٨٠٧ ويروى : لخلوف فيه •• »

وقال :

يصبح ظمآن وفى البحر فمه (١) •

٤ ــ بعد حذف عائد الموصول اذا كان العائد منصوبا نحو : انكم وما تعبدون من دون الله (٢) » أى تعبدونه أو تعبدونهم بشرطه :

(ان كان متصلا ــ وناصبه فعل ، أو وصف ، غير صلة الألف واللام) فى اتباعه ــ توكيده والنسق عليه ــ خلاف وذلك نحو : « أهذا الذى بعث الله رسولا » ٤١ الفرقان • أى بعثه •

أجازه الأخفش (شيخ سيبويه) والكسائى • فالتوكيد نحو : جاء الذى ضربت نفسه • كما أجاز الكسائى نعت ضمير الغيبة • والعطف مثل : جاء الذى ضربت وعمرا ، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة •

---

(١) همع الهوامع ١/٤٠ والدرر اللوامع ١/٦٤ •
(٢) الأنبياء ٩٨ •

واختلف عن الفراء (١) .

٥ ــ قال الزجاج والمغاربة :

يجوز اتباع مفعول اسم الفاعل بجميع التوابع .

فتصفه : كقولك : هذا ضارب زيدا الظريف .

أو أخاك اذا أبدلت .

أو نفسه اذا أكدت .

أو عمرا على العطف .

ولا يجوز اتباع معمول الصفة المشبهة بصفة ، لأن معمولها لما كان سببا مرتبطا بمتقدم ، أشبه الضمير ، وهو لا ينعت ، فكذا ما أشبهه .

قال الصبان : قاله الزجاج والمغاربة .

ورد عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال « أعور عينه اليمنى » وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف .

أو مفعول لمحذوف (٢) .

٦ ــ منع ابن عصفور وكثير من المغاربة تعدد الخبر .

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢٥٣/١ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان ١٧١/١ ، ١٧٢ .

(٢) الدسوقى على المغنى ١٠٩/٢ والصبان على الأشمونى ٥/٣ وحاشية ياسين على الفاكهى على القطر ٢٠٥/٢ الأشباه والنظائر ١٩٢/٢ .

وعلى هذا فما ورد من ذلك جعل فيه الأول خبرا •

والباقى صفة للخبر •

ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر •

قال الفاكهى « مقدرين فى صـــور التعدد لما عـدا الخبر الأول مبتدأ • وهو تكلف • »

وقال ابن عقيل : فان جاء من لسان العرب شىء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى « وهو الغفور الودود ، ذو العـرش المجيد » فعـال لما يريد » الآيـات ١٤ ــ ١٦ البروج أى هـو الودود ، هـو ذو العرش ، هو المجيد •

واختار ابن مالك جواز تعدد الخبر •

فقال فى الخلاصة :

وأخبـروا باثنـين أو بأكثـرا
عن واحـد كهم سراة شـعرا

والنحاة تجاه تعدد الخبر تختلف آراؤهم :

(ا) جمهور النحاة على جواز تعدده وهو الصحيح •

(ب) المغاربة وابن عصفور يمنعون تعدده مطلقا •

(ج) الجـواز ان اتحـدا فى الافراد والجمـلة • والمنع ان كان أحدهما مفردا والآخر جملة •

(د) الجواز اذا كان المعنى منها واحدا (١) •••

---

(١) المسـاعد ١/٢٤٢ شرح ابن عقيل ١/٢٠٩ الفاكهى على القطر ١/٢٤٩ •

٧ ــ يرى المغاربة أن « أن » المخففة ــ المفتوحة الهمزة ــ يصح أن تعمل فى الاسم الظاهر ، كما تعمل فى المضمر .

وذلك نحو : علمت أن زيداً قائم . وحينئذ يليها الاسم والفعل الماضى والمستقبل وقرأ نافع « والخامسة أن غضب الله عليها » ٩ النور .

بتخفيف أن ونصب ما بعدها على نية تثقيلها . وغضب فعل دعاء معنى ، وعليه طائفة من المغاربة .

قال السيوطى : ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ــ عند من يحذفه وهم الجمهور ــ ضمير الشأن ، كما زعم بعض المغاربة .

بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب معلوم كان أولى » وفى اعمالها مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئا لا فى ظاهر ولا فى مضمر .

وتكون حرفا مصدريا مهملا ، كسائر الحروف المصدرية . وعليه سيبويه والكوفيون .

ثانيها : أنها تعمل جوازا فى مضمر ، لا فى ظاهر ، وعليه الجمهور .

ثالثها : تعمل فى المضمر وفى الظاهر ، وهو مذهب المغاربة كما سبق .

زاد بعض المغاربة « غن : » بفتح الغين المعجمة والنون ، المفتوحة المشددة لغة فى « لعل » التى للترجى .

قال المالقى : عل وغن بمعناها . ويسميان حرفى توقع .

ولم يدخلوا عليها اللام (١) .

٨ ــ أجاز بعض المغاربة التنازع فى المتقدم . استدلالا بقوله تعالى « بالمؤمنين رءوف رحيم » ١٢٨ التوبة .

قال الشيخ خالد « ولا حجة له ، لأن الثانى لم يجىء حين استوفاه الأول ، ومعمول الثانى المحذوف لدلالة معمول الأول عليه .

وما قاله بعض المغاربة قال به الرضى . وعبارته : « وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو : زيدا ضربت وقتلت . وبك قمت وقعدت » (٢) .

وتعقبه البدر الدماميني فقال : يازم عليه عند اعمال الثانى تقدم ما فى خبر حرف العطف عليه وهو ممتنع (٣) .

٩ ــ قال بعض المغاربة : فى قول عاتكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعشى الناظرين اذا هموا لمحوا شعاعه

ان فى حذف غير المرفوع تهيئة العامل وهو « لمحوا » للعمل فى « شعاعه » وقطعه عنه برفعه بـ « يعشى » بغير معارض .

---

(١) همع الهوامع ١/١٤٢ ، الأزهية فى علم الحروف ٦١ البحر المحيط ٦/٣٣٤ والكشاف ٣/٥٢ .

(٢) المساعد ١/٣٣٥ ، الجنى الدانى ٥٨٢ وصف المبانى ٢٤٨ ، ٢٤٩

(٣) التصريح ١/٣١٨ الرضى على الكافية ١/٦٩ .

قاله بعض المغاربة .

والجمهور على أنه قد أعمل الأول ، وحذف معمول الثاني .

والأصل : لمحوه . وهو ضرورة (١) .

أجاز الكسائى : ضربنى وضربت قومك .

على حذف الفاعل حتى لا يضمر قبل الذكر .

وقال به أيضا هشام من الكوفيين .

واختاره من المغاربة : السهيلى وأبو جعفر ابن مضاء القرطبى .

وعن الكسائى اجازة حذف الفاعل . مستدلا بالحديث الشريف « لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ففاعل يشرب « الشارب » وحسن ذلك تقدم نظيره . وتابعه على ذلك الحذف . السهيلى وابن مضاء .

وحذف الفاعل : أولى من الاضمار قبل ذكره لأنه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة ..

ويرى البصريون أن يضمروا فى الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتيكير والتأنيث (٢) .

١١ ــ ذكر بعض المغاربة أنه اذا تقدم المشغول به ، أو توسط : جاز فى الذى بعده اتباعه على بدل البداء [illegible]

(١) التصريح ١/٣٢٠ وشرح بانت سعاد ٥١ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ١/٧١ . [illegible]

المساعد ١/٤٥٨ شرح شذور الذهب ٢٦٦ : [illegible]

ونصبه على الاستثناء •

ففى مثل : ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا • برفع زيد فى موضعه ، أو عمرو ، أو بكر كذلك ونصب الآخرين •

كلن الذى يلى العامل أولى لشغله به ، وكلامه يقتضى وجوب نصب ما سوى المشغول به (١) •

١٢ ــ قال جماعة من المغاربة :

اذا قلت : علمت زيدا لأبوه قائم ، أو ما أبوه قائم •

فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثان •

وخالف فى ذلك بعضهم ، لأن الجملة حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب • وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق ، وذلك نحو : علمت زيدا أبوه قائم (٢) •

١٣ ــ منع طائفة من المغاربة وابن ملكون (وهو مغربى) أيضا حذف المفعول الثانى ، حتى حينما يدل دليل عليه •وهو المسمى بالحذف على جهة الاختصار •

مثال حذف المفعول الثانى للدلالة : أن يقال : هل ظننت أحدا قائما ؟ فنقول : ظننت زيدا •

أى ظننت زيدا قائما • فتحذف الثانى للدلالة عليه • ومنه قوله :

---

(١) المساعد ١/٥٧٥ •

(٢) المغنى وحاشية الدسوقى ٢/٧٢ •

ولقـــد نزلت فـــلا تظنى غيره
منى بمنـــزلة المحب المكـــــرم

أى فـــلا تظنى غيره واقعا فغيره هو المفعول الأول وواقعا هـــو المفعول الثانى (٢) •

١٤ ــ أناب النحاة عن المصدر اللازم ناصبه : صفات •

كقولك : عائذا بك ، هنيئا لك ، أقائما وقد قعد الناس ؟

وأقاعدا وقد سار الركب ؟

وهى أسماء فاعلين •

وهى ــ كما قال بعض المغاربة ــ موقوفة على السماع •

وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه •

وعائذ : اسم فاعل ، يقال : عاذ بالله فهو عائذ •

وكذا : « قائما وقاعدا » •

وهنيئا فعيل وهى صيغة مبالغة وهى من هنؤ ، كشرف ، تقول :

هنأنى الطعام : أى ساغ لى وطاب •

واسم الفاعل : هانىء •

قال ابن عقيل « ويجوز كونه صفة من « هنؤ الطعام » أى ساع ، نحـــو :

شرف فهو شريف •

ويستعمل معه : مرىء ، فيقال : هنيئا مريئا •

---

(١) الفاكهى على شرح القطر ٢/٥٧ شرح ابن عقيل ١/١٥٣ المساعد ١/٣٥٢ ، ٣٥٣ •

وهى صفة • اما من : إمرأنى الطعام ، أو من : مرأنى الطعام •

وأجاز أبو البقاء « العكبرى » كون : هينئا ومريئا مصدرين جاءا على فعيل ، فيكونان كالنكير ، لأنهما ليسا من الأصوات (١) •

١٥ — يرى بعض النحويين — منهم ابن مالك — أن « اذ » — وهى للماضي من الزمان — قد تقع موقع اذا ، فتكون ظرفا لما يستقبل من الزمان •

واستدلوا بقوله تعالى « فسوف يعلمون ، اذ الأغلال فى أعناقهم » ٦٩ ، ٧٠ غافر •

وقد تقع « اذا » موقع اذ • كقوله تعالى « ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لاأجد ما أحملكم عليه » ٩٢ التوبة •

« واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها » ١١ الجمعة •

قال ابن مالك فى التسهيل «وربما وقعت موقع اذ ، واذ موقعها » هذا مذهب بعض النحويين •

وذهب أكثر المحققين الى أن اذ لا تقع موقع اذا •

ولا « اذا » موقع « اذ » • وهو الذى صححه المغاربة •

وتأولوا ما أوهم ذلك :

وأجابوا عن هذه الآية « فسوف يعلمون اذ •• » بأن الأمور المستقبلة لما كانت فى اخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها عبر عنها بلفظ الماضى •

---

(١) الهمع ١/١٩٣ ، المساعد ١/٤٧٩ •

وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطية وغيرهما (١) .

١٦ ـ ٥ قولهم له خمسة عشرة الا أربعة ، الا اثنين ، الا واحد .

يرى البصريون والكسائي ـ من الكوفيين ـ أن كلا من الأعداد المستثنيات مستثنى مما يليه ، أى من الذى قبله ، والذى قبله مستثنى من الذى قبله ، وهكذا حتى ينتهى الى الأول .

وهـذا القول هو الصـحيح ، لأن الحمل على الاقرب متعين عند التردد .

وقيل : المذهبان المتقدمان :

(ا) أي يحتمل عود المستثنيات كلهـا الى الاول ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد .

(ب) ويحتمل عود كل منهمـا الى ما يليه حتى ينتهى الى الأول

وصححه بعض المغاربة ، وقال : ان الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء . وذلك للقرب (٢) .

١٧ ـ يرى المغاربة أن نصـب « غـير » في الاستثناء كنصـب المستثنى بالا .

قال ابن هشام « وانتصـاب » غير في الاستثناء ـ عند تمـام الكلام ـ عند المغاربة ، كانتصاب الاسم بعد « الا » عندهم .

---

(١) المساعد ١/٥٠٦ الجنى الدانى للمرادى ١٩٩ ، ٣٧١

(٢) التصريح بمضمون للشيخ خالد الأزهرى ١/٣٥٨ ، ٣٥٩ بتصرف والمساعد ١/٥٧٧ .

واختاره ابن عصفور •

وعليه فى قوله تعالى « ما لكم من اله غيره » ٥٩ الأعراف •

قرىء بجر « غـير » صفة على اللفظ •

وقرىء برفعها صفة على الموضع •

وبالنصب ــ على الاستثناء ــ بعد تمام الكلام لغة المغاربة (١) •

قال بعض المغاربة :

١٨ ــ الوصف بـ « الا » يخالف سائر الأوصاف •

فانه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضـمر ، والمعرفة والنكرة •

وقال بعضهم :

يجوز أن تجرى على المعرفة والنكرة ، والمفـرد والمجموع ، كما تجرى « غـير » •

وجرت على المعرفة ، لأن « غـيرا » من أخوات « مثل » يصح فيها التعريف •

والا بمعناها • قال السيوطى : المراد : الوصف الصـناعى وقال بعضهم : قول النحويين انه يوصف بالا يعنون بذلك أنه عطف بيان • وشرط الموصوف بها أن يكون جمعا منكرا ، أو مشبه الجمع (٢) •

١٩ ــ قال بعض المغاربة :

زعم الفراء (وخلف) الأحمر أن العرب تستثنى بـ « مـا » •

---

(١) المغنى لابن هشام وحاشية الأمير عليه ١/١٢٧ •

(٢) المساعد ١/٥٨٠ ، الهمع ١/٢٢٩ بتصرف •

وحكيا : كل شيء مهه • أى حسن • ما النساء وذكرهن •

وهذا محتمل لكون « مـا » بمعنى « الا ، وبمعنى : « ليس (١) »

٢٠ ــ منع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو •

وذلك نحو : « والشمس طالعة جاء زيد » •

ونص ابن أصبغ على أنه لا يمتنع عند الجمور •

قال السيوطى « ومما يشكل قولهم : جاء زيد والشمس طالعة • فان الجملة الاسمية حال ، مع أنها لا تنحل الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هى مؤكدة ، وتأويلها عند ابن جنى : جاء زيـد طالعة الشمس عند مجيئه ، يعنى فهى كالحال والنعت السببيين • وقال ابن عمرون : هى مؤولة بمبكر أو نحوه •

٢١ ــ أجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن « أفعل » (٢) •

بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية :

فيقال : هذا أطيب بسرامنه رطبا ، وزيدا أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح •

قال أبو حيان : وهـذا حسن فى القيـاس ، لكنـه يحتـاج الى سـماع (٣) •

---

(١) المساعد ١/٥٨٦ ، ٥٨٧ •

(٢) توضيح المقاصد للمرادى ٢/١٥٢ ، ١٥٣ ، الأشـباه والنظائر ٢/٧٩ بتصرف •

(٣) الهمع ١/٢٤٣ •

٢٢ ــ منع سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديم التمييز على فعله ، فلا يقال : نفساطاب زيد •

كما يمتنع التقديم فى تمييز المفرد •

كقـــوله :

أتهجـــر ليـــلى بالفراق حبيبها
وما كان نفســـا بالفراق تطيب

وما ورد من ذلك فضرورة لا يقاس عليه •

ويقال : ان أبا اسحاق الزجاج قال : انما الرواية : وما كان نفسى بالفراق فلا شاهد فيه حينئذ •

وجوزه الكسائى ، والمبرد ، والمازنى ، والجرمى ، وطائفة •

واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده (١) •

٢٣ ــ قد صنف بعض فضـــلاء المغاربة وهـــو الشيخ / يحيى عبد الرحمن محمد العقيلى البجانى فى تعدد التمييز رسالة ذكر ان سبب تصنيفها وقوع الكلام فيها بين جمع من أهل مصر وأهـــل حلب ، وأن سبب ذلك ما وقع فى توقيع بعض الكتبة وهو ما نصه :

عند فلان عشرون قنطارا عسلا قصبا •

وحاصل ما ذكره أن ذلك ليس من تعدد التمييز ، لأنه لا يتعدد ، لعدم اتحاد المميز بل كل واحد تمييز لما قبله •

---

(١) همع الهوامع ١/٢٥٢ والدر اللوامع ٢/٢٠٨ •

وهذا يقتضى أن التمييز يميز .

وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب فى شرح المفصل .

ومن مذهبهم :

جواز العطف فى تمييز المقدار المكون من جنسين مثل : عندى رطل سمنا وعسلا . والعطف بالواو خاصة ، لان الواو تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شىء واحد .

قال السيوطى « وقال بعض المغاربة : الامران سائغان : العطف وتركه (١) » اهـ .

٢٤ — « كم » — فى العربية — كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهى على ضربين :

١ — استفهامية بمعنى أى عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشىء وتمييزها مفرد منصوب كمميز : عشرين وأخوته . كقولك : كم دار بنيت ؟ وكم عبدا ملكت ؟

وأجاز الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك فى « كم » الخبرية نحو : كم غلمانا لك .

ورد بأنه لم يسمع .

وأجازه الأخفش اذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان .

تزيد : كم عندك من هذه الأصناف .

---

(١) حاشية ياسين على شرح الفاكهى على القطر ٢/١٤٠ مع الهوامع ١/٢٥٢ .

واختاره بعض المغـــاربة • فقال : ان كم الاســـتفهامية لا تفسر بالجمع انما هو شرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص •

وأما ان كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع ، لأنه اذ ذاك بمنزلة المفرد ، وذلك نحو : كم رجلا عندك ، تريد : كم جمعا من الرجال اذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم • ويسوغ باسم الجنس نحو : كم بطا عندك ؟ تريد كم صنفا من البط عندك • ؟

٢ ــ خبرية : بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير • وتميزها محفوض دائما : ثم تارة يكون :

جمعا كتمييز العشرة فما دونها تقول : كم عبيد ملكت • كما تقول : عشرة أعبد ملكت •

وتارة يكون مفردا كتمييز المائة وما فوقها نحو : كم عبد ملكت • كما تقول : مائة عبد ملكت ، وألف عبد ملكت (١) •

٢٥ ــ لا يجوز أن يحذف مفسر الضمير فى نعم وبئس ،

حتى ولو فهم المعنى •

بل يلزم ذكره ، كما نص عليه سيبويه •

ونص بعض المغاربة على شذوذ « فبها ونعمت » وذلك فى الحديث الشريف « من توضأ يوم الجمعة فبهـــا ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » والمعنى : من توضأ يوم الجمعة فبالرخصـــة أخـــذ ، ونعمت

---

(١) الهمع ١/٢٥٠ شرح قطر الندى لابن هشام ١٢٩ •

الرخصة الوضوء يعنى بالوضـــوء ينال الفضـــل • وممن أجاز حذفه ابن عصفور •

وقال ابن مالك فى التسهيل :

لازم لا غالب استظهارا على نحو : « فبها ونعمت » •

والفاعل هنا هو الضمير المستتر وهـــو الرخصة لا التـــاء الساكنة خلافا للأخفش فيما حكى عنه • والباء متعلقة بفعل مضمر •

وفسر بعضهم الحديث « فبها ونعمت » أى مرحبا بهذه القضية ، ونعمت قضية هى •

فالتمييز والمخصوص حذفا معا •

وسئل عنه الأصمعى فقال : أظنه يريد : فبالسنة أخذ ، وأضـــمر تلك ان شاء الله (١) •

حـــروف الجـــر

٢٦ ــ قال المغاربة : الباء غير الزائدة لا تكون الا للالصاق :

حقيقة نحو : أمسكت الحبل بيدى •

قال ابن جنى : أى ألصقتها به •

ومجازا : نحو : مررت بزيد ، أى التصق مرورى بموضع يقرب منـــه •

---

(١) الفائق فى غريب الأحاديث ٣/٤ •
لأشمونى ٣٣/٣ حاشية الساعى على شرح القطر لابن هشام ٢٠ ، ٢١ شذور الذهب ٢١ •

وقد نتجره لهذا المعنى .

قيل : وهو معنى لا يفارقها .

والالصاق أصل معانيها ، ولم يذكر لها سيبويه غيره .

قال : انما هى للالصاق والاختلاط .

ثم قال : « فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله (١) .

٢٧ ــ قرر المغاربة : أنه لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا فى :

باب القسم : مثل : الله لأفعلن . أصله والله بدليل توكيده بالنون ولا يقع التوكيد بالنون الا بعد قسم .

وفى باب كم : على خلاف ، فى مثل قولهم : بكم درهم ، أى بكم من درهم .

ويطرد حذف الجار فى باب : أن وأن وكى على المشهور . ان أمن اللبس (٢) .

٢٨ ــ يرى ابن جنى والمغاربة أن « أم » المنقطعة : (وهى التى تقع بعد جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها) .

ليست للعطف أصلا ، فى مفرد ، ولا فى جملة .

---

(١) شرح المرادى على الالفية ٢/٢١٢ والجنى الدانى ٣٦ .

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٣٩ المغنى ٢/١٥٦ وحاشية الأمير وحاشية الدسوقى ٢/٢٦٨ والأشباه والنظائر ١/١٨٠ .

وأم المنقطعة ــ عند السيوطى ــ حرف استئناف بمعنى : بل ، فقــط .

أو مع الهمزة بحسب المعنى .

وذلك فيما اذا لم يوجد بعدها أداة استئناف وليست عاطفة عنده وفاقا للمغاربة .

قال المرادى فى الجنى الدانى :

انقلت : ان أم المنقطعة : هل هى عاطفــة أو ليست بعاطفــة ؟

قلت : المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا فى مفــرد ولا فى جمـــلة .

وذكر ابن مالك : أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شــاء .

قال : و « أم » ــ هنا ــ لمجرد الاضراب عاطفــة ما بعدها على ما قبلها كما يكون ما بعد « بــل » ، فانها بمعناها .

وقال ابن مالك : هــذا عطف صريح يقوى عــدم الاضــمار فى المرفـــوع .

قال أبو حيان وابن هشام : وقد خرق اجمــاع النحويين فى ذلك فانهم اتفقوا على تقدير مبتدأ ، أى بل : هى شاء .

ويرى ابن مالك أنها تعطف فى المفرد قليلا .

سمع من كلامهم : ان هناك لابلا أم شاء .

---

(١) الهمع ٢/١٣٣ ، ١٣٤ الجنى الدانى ٢٠٦ الصبان على الأشمونى ٣/١٠٤ شرح المكودى ١٤٣ .

فتخلص أن فى أم المنقطعة ثلاثة أقوال :

١ ــ فابن جنى والمغاربة يقولون : ليست بعاطفة أصلا لا فى مفرد ولا جملة .

٢ ــ ابن مالك للعطف فى المفرد قليلا وفى الجمل كثيرا .

٣ ــ وجماعة للعطف فى الجمل فقط . وتأولوا ما سمع فى : ان هناك لأبلا أم شاء بتقدير ناصب أى : أم أرى شاء ، ان صح النصب (١) .

٢٩ ــ لا يجوز : سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها .

كذا قال المغاربة وغيرهم (١) .

لأنه ليس بغاية . وشرط عمل حتى فى العطف أن يكون مدخولها غاية .

ومعنى الغاية : آخر الشيء : قالوا : وغاية الشيء نهايته .

وهنا ليست كذلك . وقد اشترط هذا الشرط جمهور النحاة أيضا . والمراد أنها تعطف ما هو نهاية فى الزيادة أو القلة (١) .

٣٠ ــ ذهب أكثر المغاربة الى أن « لكن » حرف ابتداء (أى يستأنف ما بعدها) قال المرادى : فان قلت : اذا وقعت ــ أى لكن ساكنة النون ــ قبل الجملة فهل هى عاطفة أو غير عاطفة ؟ قلت : الذى ذهب اليه المغاربة أنها حينئذ حرف ابتداء لا حرف عطف . وقيل : انها تكون حرف عطف ، تعطف جملة على جملة اذ وردت بغير واو .

---

(١) المغنى ١/١٠٣ حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/٦٣ وشرح القطر لابن هشام ١٥٦ وشذور الذهب ٤٤٦ .

لقولك : قام زيد لكن عمرو لم يقم وكقول الشاعر :

ان ابن ورقاء لا تخشى بـــوادره
لكن وقائعه فى الحرب تنتظر (١)

٣١ ــ اختار السيوطى فى قول امرىء القيس :

فظل طهاة اللحم من بين منضج
صقيف شـــواء أو قدير معجل

أنه عطف على التوهم « المعنى » •

حيث توهم الاضافة كأنه قيل :

من منضـــج صقيف (باضافة منضـــج الى صقيف) فعطف عليه بالجـــــر •

وقد اختار السيوطى هذا المذهب •

وهو ممنوع عند المغاربة •

والبيت مؤول ــ عندهم ــ على حـــذف المضـــاف • أى وطابخ قـــدير (٢) •

٣٢ ــ فى مثل : يا خبث ، ويا فسق ، ويا غدر ، ويا لكع ، شائع • ومع شياعه لا يقاس عليه ، بل طريقه السماع •

قيل : والمسموع منه هذه الألفاظ الأربعة المذكورة •

ونص المغاربة : على أنه ينقاس عليه •

قال الأشمونى : « واختار ابن عصفور كونه قياسا •

ونسب لسيبويه • » •

---

(١) الجنى الدانى ٥٩١ بتصرف حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/٦٥

(٢) الهمع ٢/١٤١ الدرر اللوامع ٢/١٩٥ الأشباه والنظائر ٢/٩٣ •

والألفاظ السابقة ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل .
عن خبيث ، وفاسق ، وغادر ، وألكع .
كما أنها مما لزم النداء (١) .

٣٣ ــ وصل المندوب : (المتفجع عليه أو المتوجع منه) بالألف .
صرح بعض المغاربة بجوازه . وذلك نحو : وامصطفاه ألا ترد الألف الى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة (٢) .

٣٤ ــ منع السيرافى « ندبة » المضاف لضمير المخاطب .
كما لا يجوز نداؤه ، لأن البابين سواء .
قال بعض المغاربة : ولم يسمع شاهد .

وقال الرضى « وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلا مكاه .. » (٣) وقال ابن بعيش : ان كان مما يلتبس قلبت الألف الى جنس الحركة قبلها نحو : يا غلامكيه اذا كان المخاطب مؤنثا . حتى لا يلتبس بالمذكر » .

نواصب المضارع

٣٥ ــ لم يشترط المغاربة ــ فى نصب جواب الاستفهام (بأى أداة كانت ــ ألا يتضمن وقوع الفعل) .
بل يصح أن ينصب المضارع بعد الفاء فى جواب الاستفهام المتضمن وقوع الفعل نحو : لم ضربت زيدا فيجاء بك ؟

---

(١) شرح المرادى على الألفية ٨/٤ الأشمونى ١٦١/٣ .
(٢) المرادى على الالفية ٢٨/٤ . الرضى على الكافية ١٤٣/١ .
(٣) الهمع ١٧٩/١ والرضى على الكافية ١٤٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٢ بتصرف .

وهم بذلك قد خالفوا اشتراط النحاة عدم الوقوع .

قال الأشمونى فى تنبيهاته :

الخامس : شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام — ألا يتضمن وقوع الفعل احترازا من نحو : لم ضربت زيدا فيحازيك ، لأن الضرب قد وقع ، فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه .

وهذا مذهب أبى على . ولم يشترط ذلك المغاربة (١) .

٣٦ — مذهب المغاربة كما ذكر الناصر اللقانى أن حذف « أن » المصدرية مع رفع الفعل جائز لا شذوذ فيه .

بخلاف بقاء النصب بعد حذف « أن » .

قال الأشمونى : « وذهب قوم الى أن حذف أن « المصدرية » مقصور على السماع مطلقا .

فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع .

واليه ذهب متأخرو المغاربة .

قيل وهو الصحيح (٢) .

الجوازم

٣٧ — يجوز فى المضارع الجزم بعد لام الأمر الصريح « قل تعالوا أتل » الأنعام .

أو المدلول عليه بخبر نحو : انتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وهو من قول عمر رضى الله عنه أى : ليتق الله امرؤ .

---

(١) المرادى ٤/٢٠٩ الأشمونى ٣/٣٠٦ .

(٢) حاشية الدسوقى على المغنى ٢/٧١ شرح الأشمونى ٣/٣١٥ .

أو اسم فعل نحو : حسبك الحديث ينم الناس • ، لأن معناه اكتف ينم الناس •

ونزال أكرمك •

وعليك زيد يحسن اليك •

وقال بعض المغاربة : الفعل الخبرى لفظا ، الأمرى معنى ، لا ينقاس •

انما هو موقوف على السماع • والمسموع : اتقى امرؤ فعل خيرا يثب عليه (١) •

٣٨ ــ اختلف فى « لم » الجازمة للمضارع « ولما » فى نحو : لم يضرب زيد ، ولما يضرب هل غيرتا صيغة الماضى الى المضارع •

أو معنى المضارع الى المضى • على قولين : فيرى بعضهم أن مفظه مضارع ومعناه المضى : ويرى آخرون أن « لم » دخل على الماضى فقلب لفظه الى المضارع • ونسب أبو حيان الأول الى سيبويه •

ونقل عن المغاربة أنهم صححوه ، لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ •

والثانى مذهب المبرد وصححه المرادى فى الجنى الدانى • وقال : ان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو ، وأن الأول لا نظير له (٢) •

---

(١) همع الهوامع ٢/١٤ شرح الكودى على الألفية ١٧٥ •
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٢٤٠ •

٣٩ ــ المغــاربة لا يســمون « لــو » شرطا الا اذا كانت بمعنى « ان » •

وذلك مثل « وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين » ١٧ يوسف •

و « لــو » للتعليق فى الماضى كما أن « ان » للتعليق فى المستقبل • وكذلك « لــولا » لا تســمى شرطــا ــ عنــدهم ــ الا اذا كانت بمعنى « ان » •

٤٠ ــ حين تجتمع لــو الشرطية مع القسم :

أو « لولا » مع القسم كقول عبد الله بن رواحة أو عامر بن الأكوع أو غيرهما •

والله لــولا الله مــا اهتدينــا
ولا تصــــدقنا ولا صــــلينا

فيرى المغاربة أن الجواب للقسم لا للو ، ولولا •

اذ هو السابق • وهو اختيار الرضى وابن جنى وابن عصفور •

اتباعا للقاعدة : اذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه •

ويرى ابن مالك أن « لو ولولا » أدوات الشرط الامتناعى ومــا دخلتا عليه جواب القسم • سواء تقدم القسم عليهما أو تأخر عنهما •

---

(١) شرح المرادى على الألفيــة ٢٦٥/٤ والأشــمونى ٢٩/٤ شرح ابن الناظر ٧٠٩ •

(٢) الهمع ٤٣/٢ ، والدر اللوامع ٤٩/٢ ، ٥٠ خزان الأدب الشاهد ٩٣٢ حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٢٧/٢ •

كقـــوله :

فأقسم لو أبدى الندى سواده
لمـــا مسحت تلك المسالات عامر

ويرد عليه بقول الشاعر :

والله لـــولا شـــــيخنا عبـــاد
لكمرونا اليـــوم أو لكـــــادوا

فاللام جواب للقسم لا فى جواب لو الشرطية •

قال الدماميني : والحق أن « لولا » وجوابها جواب القسم ولـــم يغن شيء عن شيء وهو مقتضى كلام التسهيل فى باب القسم •

٤١ ــ ذهب السهيلى وابن طلحة (وهما من نحـــاة المغـــاربة) وطائفة من النحويين الى أن الفعل المضارع الذى اتصلت به نون الاناث معرب ــ لا مبنى ــ مثل : « والوالدات يرضعن أولادهن » •

واستدلوا بأن الاعراب قد استحق فى المضارع ، فلا يعـــدم الا بعدم موجبه •

وبقاء موجبه دليل على أنه معرب ، كما كان قبل النون الا أنه كان قبل دخول النون ظاهرا ، وهو معها مقدر فى الحرف •

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الرأى هـــو رأى ابن درستويه من المتقدمين (١) •

---

(١) حاشية العطار على شرح الأزهرية ٧٧ ••

وبعد : فهذه احدى وأربعون مسألة ظهر فيها المذهب المغربى برأى مخالف للمذاهب النحوية الأخرى ..

وهو مظهر من مظاهر القدرة « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم .. » ٢٢ الروم .

د. محمد حسن محمد يوسف
أستاذ مساعد بقسم اللغويات